# رسالة مفتوحة إلى السيد رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار

الموضوع: تصحيح المسار الحزبي وضمان شروط نجاح المؤتمر الثامن

الأخ رئيس الحزب المحترم،
تحية نضالية صادقة،

قررنا، نحن أعضاء المكتب التنفيذي لمنظمة المحامين التجمعيين، في الاجتماع الطارئ المنعقد بمراكش يوم 21 نونبر 2026، أن نرفع إليكم هذه الرسالة تعبيرا عن انشغالنا بالمرحلة الدقيقة التي يمر بها حزبنا عقب تراجع نتائجه في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وتأكيدا لتشبثنا بالشرعية الحزبية واحترامنا لمؤسسات الحزب وضوابطه التنظيمية، نضع أمامكم جملة من المقترحات لضمان أن يكون المؤتمر الثامن محطة لتجديد الثقة وتعزيز الديمقراطية الداخلية وصيانة وحدة الحزب.

## 1. صون الشرعية الانتخابية لرئاسة الحزب

نؤكد تمسكنا بالشرعية الانتخابية وباستمرار الأخ محمد شوكي في أداء مهامه إلى نهاية الولاية التي انتخب لها بشبه إجماع المؤتمرين، ومدتها أربع سنوات، عقب استكمال الأخ عزيز أخنوش ولايته الرئاسية. كما ندعو إلى توضيح جدول أعمال المؤتمر واختصاصاته في هذا الشأن، بما يضع حدا للالتباس ويتيح توجيه النقاش إلى أولويات المرحلة وصون وحدة الصف الحزبي.

## 2. ضمان حياد رئاسة المؤتمر

نتحفظ على إسناد رئاسة المؤتمر إلى الأخ رشيد الطالبي العلمي، بالنظر إلى ترؤسه مؤتمرات سابقة ودوره في القرار الحزبي خلال السنوات الماضية، وما قد يثيره احتمال ترشحه لعضوية المكتب السياسي من إشكال بشأن الحياد وتكافؤ الفرص. كما نثير مسألة مدى التقيد بمسطرة الانتداب، لما لها من أثر مباشر في الثقة بحياد رئاسة المؤتمر ومصداقية أعماله. ونلتمس منكم مراجعة قرار الانتداب، وإسناد رئاسة المؤتمر، وفق المساطر الحزبية، إلى شخصية تجمعية مشهود لها بالنزاهة والاستقلالية والحياد، ولا تعتزم الترشح لأي منصب حزبي.

## 3. مراجعة الإعفاءات والتغييرات التنظيمية

إن إعفاء مسؤولين جهويين وتغيير مواقعهم قبيل المؤتمر وقبل تقييم النتائج الانتخابية وتحديد المسؤوليات، وفي غياب مساطر واضحة ومبررات موضوعية، يزيد الاحتقان ويضعف التعبئة لإنجاح المؤتمر. ونلتمس منكم مراجعة القرارات المتخذة وترتيب آثارها التنظيمية، وإرجاء هذه التغييرات إلى ما بعد المؤتمر، حتى تباشر القيادة

المنبثقة عنه مهامها التنظيمية جهويا، إقليميا ومحليا وفق تصورها. ونعتبر أن وضوح أسباب هذه القرارات وضماناتها يصون التوازنات الداخلية ويساعد على تعبئة مختلف مكونات الحزب لإنجاح المؤتمر.

**4. إعادة تشكيل اللجنة التحضيرية وضمان سلامة التحضير**

ندعوكم إلى إعادة النظر في تركيبة اللجنة التحضيرية وفق معايير موضوعية وشفافة تضمن التوازن الجغرافي وتمثيل المنظمات الموازية، والانفتاح على الكفاءات الحزبية، مع مراعاة تمثيلية المكتب السياسي والبرلمانيين. وقد سجلنا عدم إشراك منظمتنا في الاجتماع المنعقد مع ممثلي بعض المنظمات الموازية، ونرى أن غياب معايير معلنة للاختيار يفتح المجال لتغليب الاعتبارات الشخصية على مقتضيات التمثيلية. وندعو إلى تمكين اللجنة من الاضطلاع فعليا بمهامها، وأن تبحث ترتيبات الإعداد للمؤتمر داخلها وفي نطاق اختصاصاتها.

ونلتمس إخضاع المسار التحضيري لمراجعة شاملة تكفل احترام القانون الأساسي والنظام الداخلي، وإعداد وثائق المؤتمر بمقاربة تشاركية، وتنظيم المؤتمرات الإقليمية وفق ضوابط دقيقة وموحدة. ويقتضي ذلك تحديد عدد المؤتمرين بكل إقليم وفق معايير موضوعية، وضمان شرعية انتخابهم، وإتاحة المشاركة والنقاش لجميع المناضلات والمناضلين. فسلامة هذه الإجراءات شرط لمصداقية المؤتمر ومخرجاته، وكفيلة بأن تجعل المؤتمرات الإقليمية فضاءات فعلية للحوار الديمقراطي المسؤول.

**5. معالجة الاحتقان والتواصل مع المستقيلين**

أدى تراجع النتائج الانتخابية، في غياب تقييم موضوعي وربط المسؤولية بالمحاسبة، وما صاحب انتقال الحزب إلى المعارضة من قلق، إلى اهتزاز الثقة وتنامي الشعور بالتهميش والإقصاء. ونعتبر تزايد الاستقالات العلنية والضمنية مؤشرا على أزمة تنظيمية تستدعي معالجة عاجلة، لما يترتب عليه من فقدان للكفاءات والطاقات التي يحتاج إليها الحزب في هذه المرحلة. وندعو إلى تقييم موضوعي لأسباب التراجع الانتخابي وتحديد المسؤوليات في إطار مؤسسات الحزب، وإلى المبادرة بالتواصل مع المناضلات والمناضلين المستقيلين لحثهم على العدول عن استقالاتهم واستئناف نشاطهم الحزبي.

وتفضلوا، الأخ الرئيس، بقبول فائق التقدير والاحترام، والسلام.

أعضاء المكتب التنفيذي لمنظمة المحامين التجمعيين

منظمة المحامين التجمعيين
Organisation des Avocats Rassemblement
المكتب التنفيذي